المسائل والاشكالات صورها واشكالها عند ابن فلاح اليمني في شرحه لكافية ابن الحاجب

أ. م. د لؤي طارق عليّ التميميّ
جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم اللغة العربية

الخلاصة:

استعمل علماء اللغة العربية الأَوائل أسلوب الحوار والمناقشة ، وهذا الأسلوب كثير الورود في كتبهم ، وقد عمد إليه النُّحاة للإجابة عمَّا يدور في ذهنهم وما يتخيله القارئ من أَسئلة تحوم حول الموضوعات المطروحة والمعروفة في أَبواب النحو ، وإنَّ أَقدم ما وصل إلينا من استعمال هذا الأسلوب ما رُويَ عن أَول لقاء بين الزَّجاج والمبرِّد عندما ذهب الزَّجاج لفض حلقة المبرِّد وإبعاده عن المنافسة لثعلب ، وكان هذا الأَمر بطلب من ثعلب للزَّجاج.

إنَّ الاسلوب الحواري الذي اتبعه ابن فلاح قد اتخذ صيغ وعبارات متعددة مثل: (فان قيل كذا)، ويكون الجواب بـ(قلنا كذا) ، أَو (اذا قيل ... قلت) ، ومن خلال الاطلاع على شرح ابن فلاح للكافية نجد انَّ اسلوب الحوار والمناقشة جاء ملفتاً للنظر .

الكلمات المفتاحية: ابن الحاجب، ابن فلاح، المسائل والاشكالات، أسلوب الحوار

mawdue walashikalat sawaruha washkalaha eind aibn falah alyamani fi sharhih likafiat abn alhajib

Dr. Lu'ay Tariq Ali

University of Basrah,

College of Education for Human Sciences,

Department of Arabic Language

Abstract

astaemal eulama' allughat alearabiat al'awayl 'uslub alhiwar walmunaqashat , hadha al'uslub kathir alwurud fi kutubihim , waqad eamid 'iilayh alnuhat lil'iijabat emaa yadur fi dhihnihim wama yatakhayaluh fi dhihnihim wama yatakhayaluh fi dhihnihim wama yatakhayaluh fi 'afkar hawl almatruhat walmuealajat fi 'abwab alnahw , w'ina 'aqdm ma wasalna min astiemal hadha al'uslubu. ean 'awl liqa' alzajaj walmbrid , wakan hadha al'amr bitalab min thaelab llzajaj.

'ina alauslub alhawaria aladhi atabaeah atabaeah abn falah qad atakhadh siagh waeibarat mutaeadidatan mithla: (fan qil kadhaa) , tawha aljawab bi (qulna kadha) , 'aw ('iidha qil ...) , wamin khilal alaitilae ealaa sharh aibn falah lilkafiat najid ana aslub alhiwar walmunaqashat kanat mlftaan lilnazar.

Key words:

abn alhajib , abn falaah , mawdue walashakalat , 'uslub alhiwar

المقدمة:

تعد كافية ابن الحاجب من المتون المهمة في الدرس النحوي ، فقد عمد العلماء الى شرحها وبيان ما فيها عبر قرون عدة ، ومن هؤلاء العلامة ابن فلاح اليمني .

لقد امتاز شرح ابن فلاح اليمني بذكر المسائل الحوارية ، فقد اعتنى الشارح بأسلوب الحوار والمناقشة ووضع الأَسئلة المتخيلة في شرحه ، فالشَّارح عندما يشرح المسائل يضع اسئلة افتراضية للمسائل المشروحة وبعد ذلك يجيب عليها بما يدور في ذهنه ، وهذا الاسلوب الحواري قد اتخذ صيغ وعبارات متعددة مثل: (فان قيل كذا)، ويكون الجواب بـ(قلنا كذا) ، أَو (اذا قيل ... قلت) ، ومن خلال الاطلاع على شرح ابن فلاح للكافية نجد انَّ اسلوب الحوار والمناقشة جاء ملفتاً للنظر ، فهو مكثر منه في شرحه ، وسوف نتطرَّق الى ما وضعه الشَّارح من المسائل التي جُعِلَتْ محل المناقشة والحوار ، ومن الأَبواب النَّحوية التي جاء بها هذا الاسلوب هي:

- **اسم الفاعل:**

يُعرَف اسم الفاعل بأنَّه: ((ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله))[١]، أي إنَّه صفة تؤخذ من الفعل المعلوم لتدل على معنى وقع من الموصوف بها ، أَو من قام به على وجه الحدوث لا الثبوت[٢]، ونقصد بالحدوث ـ هنا ـ أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدِّداً بالأزمنة ، فابن فلاح بعد إن علَّق على تعريف ابن الحاجب للاسم الذي يقول فيه الأَخير: ((الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة))[٣]، شرع ببيان ما يخرج من هذا التعريف ، ومن الأَشياء التي تخرج من التعريف بقيد (غير مقترن بأحد الازمنة) اسم الفاعل المنوَّن ، وهنا يأتي سؤال ابن فلاح الافتراضي للحوار والمناقشة فيقول: ((فان قيل : فاسم الفاعل المنون يدل على الحال والاستقبال ، فقد شارك الفعل في تعيين الزمن))[٤]، وعلى هذا فاسم الفاعل المنوَّن بطبيعته يدلُّ على زمن الحال والاستقبال ، فهو جارٍ على معنى الفعل المضارع ولفظه ، فلو قلنا: (عليٌ دائبٌ في عملهِ) فهنا اسم الفاعل في معنى (يدأبُ فيه) فـ (دائبٌ) جار على لفظ (يدأبُ) في الحركات والسَّكنات ، ومن هذا جاء سؤال ابن فلاح ولكي لا يختلط الأَمر على القارئ والسَّامع ، فقد أَجاب بنفسه عن هذا الإشكال بقوله: ((قلنا دلالته على الزمن عارضة ؛ بدليل انفكاكه عن الزمن في نحو قولك : زيدٌ ضاربٌ ، ولو كان موضوعاً للزمن لم ينفك عنه قياساً على الفعل ، وانَّ الزمن انَّما استفيد بوجود التنوين مع قرينة من خارج ، لا

من جوهر اللفظ ، ولا من القرينة المتَّصلة بجوهر اللفظ))[٥]، من هذا فابن فلاح يسلِّط الضوء على الزمن ؛ لأنَّه القيد الذي وضعه المصنِّف لخروج الأَلفاظ عن تعريف الاسم ، فعلى الرغم من انَّ اسم الفاعل يحمل في طيَّاته الدَّلالة على الحال والاستقبال ولكن دلالته على الزمن عارضة وليس أَصلية[٦]، بدلالة انفكاكه عنها ، وطبيعة الفعل الذي يدلُّ على الزمن أَن لا ينفك عنه ، وانَّ التنوين في اسم الفاعل هو الذي استفيد منه الزمن لا من حيث هو اسم الفاعل وجوهره ، فاسم الفاعل (ضاربٌ) موضوع لمعنى من غير زمن في أَصل الوضع ، وانَّ الذي حصل انَّما عرضت فيه دلالة الزمن في بعض المواقع الاعرابية ودلالته على كون اللفظ دال على الزمن اطلاقاً ، فانَّه لو كان موضوع الزمن لم ينفك عنه الدَّلالة الزمنية ، كما هو حاصل في أَصل وضع الأَلفاظ الدَّالة على الزمن[٧] ، فاذا ثبت انَّ وضعه في الأَصل غير معنى الزمن فانَّه في هذه الحالة يدخل في حد الاسم ؛ وذلك لأنَّه لا أَثر لما عرضت عليه على غير القياس ، فاسم الفاعل داخل في حد الاسم وإن صحَّت دلالة الزمن عليه؛ لأنَّها عارضة وليست جوهر فيه[٨].

- **الممنوع من الصرف:**

وضع النُّحاة أَسباب تمنع الاسم من الصرف وهذه الأَسباب أَطلقوا عليها العلل وهي تسعة: (العلمية ، والتأنيث ، ووزن الفعل ، والوصف ، والعدل ، والجمع ، والتَّركيب ، والعجمة، والأَلف والنون الزوائد)[٩] ، وقد جمعت هذه العلل في بيتين من الشعر:

موانعُ الصرفِ تِسعٌ إن أردتَ بها ... عَوناً لتبلغَ في إعرابِكَ الأمَلَا

اجمَعْ وَزِنْ عادِلاً أنِّث بِمَعرفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجمَةً فالوصفُ قَدْ كَمُلَا[١٠]

فالاسم يُمنع من الصرف اذا وجدت فيه علتان ، أَو وجدت علة تقوم مقام علتين ، وابن فلاح بعد أَن يبين علل منع الاسم من الصرف وخاصة علة العجمة في الاسم ، أخذ بوضع سؤال قد يتبادر إلى الذهن ، فيقول: ((فان قيل : فما الفرق بين امرأة سميت بـ (إبراهيم) وبين فاطمة))[١١] ، من حيث المنع من الصرف ، والملاحظ على هذا السُّؤال انَّ إبراهيم إذا كان مؤنثاً في مفترض السُّؤال فانه يتوفر فيه العجمة والتعريف والتأنيث أي: ثلاث علل ، في حين انَّ فاطمة مؤنث لفظي بالتاء توجد فيها علة العلمية والتأنيث[١٢]، لذا فابن فلاح يشير في سؤاله الى الفرق من ناحية عدد العلل لا من

حيث كون (إبراهيم) اسماً لمؤنث ، و(فاطمة) اسم مؤنث فيستوي فيهما المنع من الصرف ، فانَّه في حالة رفع علة واحدة عن (إبراهيم) فانه يبقى ممنوعاً من الصرف لوجود علتين أُخريين ، في حين لو رفعنا علة واحدة عن (فاطمة) فإنها تصرف ، ولذلك فابن فلاح قد أَجاب عن هذا التساؤل بقوله :((قلنا الفرق بينهما انَّ في المسماة بإبراهيم ثلاث علل ، فلو قدِّر زوال العجمة لم تنصرف ؛ لبقاء التعريف والتأنيث ، ولو قدِّر رفع علة واحدة من فاطمة لانصرفت لبقاء علة واحدة))[١٣] ، وهذه العلة لا توجب منع الاسم من الصرف ، فلو رفعنا العلمية لبقيت علة التأنيث وهي علة لا تقوم مقام علتين ، وكذلك الحال لو رفعنا التأنيث وأَبقينا العلمية فإنَّها لا تقوم مقام علتين[١٤] ، وبهذا يتَّضح الفرق بين مَن سميت بـ (إبراهيم) وبين (فاطمة) ، في انَّ الأَولى لها ثلاث علل ، والثَّانية علتين.

إنَّ المُلاحَظ على سؤال ابن فلاح المفترض انَّه يريد أَن يسلِّط الضوء على المؤنث الحقيقي والعلل التي فيه ، وكذلك على الأَسماء التي تؤنث في بعض الاشكال ، وكذلك فإنَّها تختلف من ناحية عدد العلل التي فيها ، فعدد العلل مهم في هذا السُّؤال.

أَورد ابن فلاح في باب الممنوع من الصرف الإشكال الآتي وهو: لو ((قيل : فالجمع يؤنث بدليل : قامت الرجال ، فهلا امتنع الصَّرف للتعريف والتأنيث ، اذا سمِّي به مذكر))[١٥]، فالشَّارح في هذا السُّؤال أَورده من جانبين ، الأَول وجود التاء في الفعل وهي تاء التأنيث ، والثَّانية انَّ (الرجال) معرفة ، فاجتماع التعريف مع التأنيث للرجال يؤدي حسب قاعدة الممنوع من الصرف إلى منع الاسم من الصرف ، وهذا الإشكال يحل أَو يُجاب عنه من خلال ملاحظة انَّ (الرجال) مذكر فكيف تكون تاء التأنيث تابعة له ، فنحتاج ـ هنا ـ الى تأويل لكي يحل هذا الإشكال ، والشَّارح سلَّط الضوء على هذا التأويل بقوله: ((قلنا : تأنيثه بتأويل الجماعة ، وتأويل الجمع هو مذكر ، فلا يتحقق له التأنيث اذا لم يكن فيه ما يقتضي منع الصرف))[١٦] ، فالتاء ـ هنا ـ تابعة إلى مفردة (جماعة) المحذوفة ، والتقدير: (قامت جماعة الرجال) ، فالرجال مذكر ، وبهذا انتفى كونها مؤنث ، فبقيت علة التعريف وهي واحدة لا تمنع الاسم من الصرف ، فالقياس ـ هنا ـ النظر إلى الأَصل وليس الى ما يطرأ على الاسم دون وجود تأويل ، وقد سلَّط الرضي الضوء على هذا الأَمر من خلال وضع شروط لمنع صرف المؤنث اذا سمِّي به المذكر اذ يقول: ((الَّا يكون تأنيث المؤنث الذي سمِّي به المذكر تأنيثاً يحتاج إلى تأويل غير لازم ، فان نساء ورجال وكل جمع مكسر خالٍ من علامة التأنيث لو سمَّيتَ به مذكراً انصرف لانَّ تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة ، ولا يلزم هذا التأويل ، بل لنا أَن نؤولها بالجمع فيكون

مذكراً ، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ، ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال ، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم))[١٧].

- **الفاعل:**

إنَّ المتعارف على الجملة الفعلية انَّها تتكون من أَبسط صيغة وهي: فعل وفاعل ، أَو بعبارة أُخرى من مسند ومسند إليه ، فالفعل هو المسند ، والفاعل هو المسند إليه ، وقد عرَّف العلماء الفاعل بانَّه :((الاسم المسند إليه الفعل أَو ما قام مقامه مقدماً عليه سواء وجد منه حقيقة أَو لم يوجد))[١٨]، فالسُّؤال ـ هنا ـ في حقيقة من قام بالفعل أي: هل الفاعل ـ هنا ـ حقيقي وهو الذي يأتي بعد الفعل أَم لا ؟ والملاحظ على النُّحاة انَّهم أَشاروا إلى هذا الأَمر في مؤلفاتهم ، فابن السَّراج يقول في ذلك: ((الاسم الذي يرتفع بانَّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل ، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أَو لم يكن ، كقولك : جاء زيد ، ومات عمرو .... ، ومعنى قولي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل ، أي : ذكرت الفعل قبل الاسم))[١٩] ، وهذا يعني انَّ الفعل في (مات عمرو) مستعارة للاختصار إذ فيه بيان انَّ الفاعل في الحقيقة مفعول به ، ومثله (سقط الحائط ، ومرض عليّ) ، وهذا ما نبَّه ابن الوراق عليه بقوله: ((انَّ أَفعال الاستعارة ينبغي أن يكون ما ارتفع بها فاعلاً ؛ لانَّ المعنى قد علم ، وذلك انَّ الموت والمرض ما يصح أن يفعلهما غير الله تعالى عزَّ وجلَّ ، كذلك اذا قلت : سقط الحائط ، لم يكن للحائط فعل في الحقيقة ، وانَّما الفعل في ذلك لله تبارك وتعالى ، وعلم هذا غير خفي على أَحد من الأُمم ، فلما أَمن اللبس في هذه الأَفعال لم يحتج إلى فاعل))[٢٠]، وهذا بحدِّ ذاته ما أَراد ابن فلاح بيانه ، فقد أَجاب على سؤاله الافتراضي بقوله :((أما صورة الإثبات فالفعل ـ في عرف النَّحوي ـ صيغة تقتضي حصول المصدر للفاعل ، وحصول المصدر له أَعم من حصوله له بإيجاده ، فان (قام محمد) يدل على حصول القيام له باختياره ، و (مات زيد) يدل على حصول الموت في ذاته لا باختياره ، فحصول المصدر هو القدر المشترك ، وهو الذي يعتبره النَّحوي في اصطلاحه ، وهو حاصل في هذه الصورة كحصوله في صور الايجاد ، فلذلك أَطلق عليه انَّه فاعل))[٢١] ، فالفاعل في (مات زيد) عند النُّحاة هو (زيد) وان لم يصدر منه فعل حقيقة ، فالمدار عندهم في هذا التركيب هو الترتيب في الجملة فالفعل يأتي أَولاً ومن ثم الفاعل المرفوع الذي يأتي بعده ، حتى وإن كان قد تقدَّم عليه المفعول به فهو منصوب ، والفاعل معروف في

رفعه ، وكذلك نستطيع أن نقول انَّ الفاعل يُقسم إلى فاعل حقيقي قام بالفعل حقيقةً ، وفاعل مجازي يُؤتى به لبيان معنى من قام بالفعل وهذا معروف لدى القارئ والسَّامع.

أَمَّا المسألة الأُخرى التي تطرَّق اليها ابن فلاح في باب الفاعل هو تقديم المفعول على الفاعل بعد (إلَّا) فقد جاء بالسُّؤال الآتي الذي يقول فيه: ((فان قيل : فما المانع من تقديم المفعول على الفاعل وهما بعد (إلَّا) ، فيقال : ما ضرب إلَّا عمراً زيد))[٢٢]، وقد أَراد الشَّارح بهذا السُّؤال أن يبين إنَّ ترتيب الجملة الفعلية يكون بتقديم الفعل على الفاعل والأَخير على المفعول خاصة فيما يخص نوع المفعول بعد إلَّا أَو معناها فيجب تقديم الفاعل ، فقوله :(ما ضرب إلَّا عمراً زيدٌ) ، فتقديم المفعول على الفاعل ـ هنا ـ استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف ، وبذلك قلَّ دوره في الاستعمال ، وقد أَجاز أَن يُحصر المفعول بـ (إلَّا) كل من الجزولي و ابن جماعة ، في حين أَجاز البصريون والكسائي والفرَّاء وابن الانباري تقديم المفعول على الفاعل[٢٣] ، وان التقديم ـ هنا ـ بمنزلة التأخير ، في حين جعل الرَّضي في قولنا: (ما ضرب إلَّا عمراً زيدٌ) المضروبية المطلق مقصور على عمرو ، والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ، وتختص مضروبية عمرو بزيد وهو عكس المعنى ، هذا مع انَّ الاستثناء لشيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقاً عند الاكثرين لضعف أَداة الاستثناء ، وكذلك جعل ((ما ضرب إلَّا عمراً زيد :انَّ زيداً مقدم معنى وليس بمستثنى وانَّ المراد : ما ضرب زيد إلَّا عمراً ، فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة))[٢٤]، وقد أَجاب ابن فلاح عن هذا الإشكال بقوله: ((ذلك يؤدي الى صورة التفريغ في المفعول والفاعل ؛ لوقوعهما بعد (إلاّ) وذلك ممتنع عند الجمهور اذا لم يتقدم ما يبدلان منه ، فيبقى الفعل بغير فاعل ؛ لكون الذي بعد (إلَّا) منصوباً لا يصح جعله فاعلا ، والمرفوع فاعل لفعل يفسره الأَول ، وتصحيحها عندهم أن يقال (ما ضرب أحداً أحد إلَّا عمراً زيدٌ ... وعلى تقدير صحَّة التفريق فالحصر يكون واقعاً في المفعول ؛ لانَّ العبرة باللفظ ، وهو يقتضي الحصر في المفعول والفاعل ، والنية لا يطلع عليها حتى يحكم بان (إلَّا) مع المفعول بعد الفاعل))[٢٥] ، في حين رأى ابن الحاجب انَّ تقديم المفعول على الفاعل بعد (إلَّا) لا يستقيم ؛ وذلك ((لأنَّه إن جوِّزَ تعدُّد لمستثنى المفرغ بعد إلاّ ..... ، والغرض الحصر في أحدهما ، فرجع الكلام بذلك الى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوز كانت المسألة الأَولى ممتنعة ، لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ؛ لان التقدير حينئذ (ضرب زيد) فبقي (ضرب) الأَول بغير فاعل ، وفي الثَّانية يكون (عمراً) منصوباً بفعل مقدر غير (ضرب) الأَول ، فيصير جملتين ، فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول))[٢٦].

- **المفعول المطلق:**

يعرِّف النُّحاة المفعول المطلق بانَّه: مصدر يذكر بعد فعل من لفظه تأكيداً لمعناه ، أو بياناً لعدده ، أَو بياناً لنوعه ، أَو بدلاً من التلفُّظ بفعله[٢٧]، والعامل الذي ينصب المفعول المطلق ، امَّا أن يكون الفعل التام المتصرف ، أَو الصفة المشتقة أَو مصدره[٢٨] ، ونقصد بالأخير المصدر النائب عن فعل المفعول المطلق ، وهو الذي يذكر بدلاً من التلفُّظ بفعله ، وفي هذه المسألة يطرح ابن فلاح إشكالاً اذ يقول: ((فان قيل : لم لا يكون قوله تعالى (فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) منصوبين على المفعول به بتقدير : أولوهم منا وخذوا منهم فداء))[٢٩] ، فسيبويه قد أَشار الى هذه الآية عندما ذكر حذف الفعل من المفعول المطلق ، إذ يقول: ((قول الله عز وجل في كتابه (فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء) إنَّما انتصب على: فإمّا تمنّون مناً وامَّا تفادون فداءً ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك))[٣٠] ، وكذلك ذهب الفرَّاء إلى ما ذهب إليه سيبويه إذ يقول هو: ((منصوب أَيضاً على فعل مضمر ، فإما أَن تمنوا ، واما أن تفدوا ، فالمن : أن تشرك الأسير بغير فداء ، والفداء: أن يفدى المأسور نفسه))[٣١] ، فـ (منّاً) و(فداءً) منصوبان بفعلٍ مضمر ، والتقدير: (فإما أن تمنوا مناً وإما ان تفادوا فداء)[٣٢]، على انَّ الرَّضي قد جعل ضابطاً في هذه المسألة وهو أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وأَغراض ، بحيث إذا ذكرت تلك الفوائد والأَغراض من خلال أَلفاظ مصادر منصوبة تكون مفعول مطلق عقب تلك الجمل وبهذا وجب حذف الفعل ؛ لانَّ ((تلك الأَغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون ، فيصح أَن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أَغنى الجملة المتقدمة ، مقام ما يتضمن تلك الأَغراض ، أي أَفعالها الناصبة لها ، فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد ، استثقل ذكر أَفعالها قبلها ، فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي أغراضه مقام متضمَّناته فوجب حذفها))[٣٣]، فالآية فيها تفصيل عاقبة بعد طلب ، أي انَّ عامل المصدر الناصب له يحذف للتفصيل.

يبدو انَّ الذي جعل ابن فلاح يضع هذا الإشكال انَّ ابا البقاء العكبري (٦١٦هـ) قد جوز أَن يكون (مناً وفداءً) مفعولين ، والتقدير: أي أولوهم مناً، أَو اقبلوا فداء[٣٤] ، من خلال الإشارة الى التقدير أَو التأويل، وقد أَجاب ابن فلاح عن هذا الإشكال بقوله:((قلنا : إذا جعلا مصدرين دلا على الفعل المحذوف، واذا جعلا مفعولين على الناصب لهما، فلا يصار إليه بلا دليل يدل عليه))[٣٥]، أي انَّ المدار العامل الذي نصب المفعول المطلق فـ(مناً وفداءً) مصدران منصوبان بفعل لا يجوز

إظهاره[٣٦] ؛ لان المصدر متى سبق تفصيلاً لعاقبة جملة وجب نصبه بإضمار فعل ، وانَّ ما ذهب إليه أَبو البقاء العكبري لا وجه له، كذلك نلحظ انَّ الآية الآنفة الذكر قد سبقها قوله تعالى: (فشدوا الوثاق) وهي جملة تقدمت على المصادر وبذلك حصلت الفائدة من خلال ذكر فوائدها بأَلفاظ المصادر ، وهذا ما جعل الحذف واجباً للأَفعال لقيام قرينة وهي الجملة السَّابقة ؛ لانَّ اللفظ الأَول قد وقع موقع الفعل فاستغنى عنه لفظا ومعنى فـ (شد الوثاق) متضمن لمعنى (المن ، والفداء ، والقتل ، والاسترقاق)[٣٧]، فكل هذه المعاني عندما ذكرت بأَلفاظ المصادر لم يحتج بان تذكر الأَفعال ، فانتصاب (مناً وفداءً) بإضمار فعل يقدر من لفضهما أي (تمنون مناً) و(تفدون فداء) وهو فعل يجب اضماره ؛ لانَّ المصدر جاء تفصيل عاقبة فعامله ممَّا يجب اضماره[٣٨].

- **الاستثناء :**

من أفعال الاستثناء التي يستثنى بها (خلا، وعدا) وهي أَفعال ماضية ضُمنت معنى (إلَّا) فاستثني بها ، كما في الاستثناء بـ(الَّا)، والملاحظ على الاسم الذي بعدها انَّه يجوز أن يأتي منصوباً أَو مجروراً، فاذا جاء منصوباً فإنها تكون أَفعالاً ماضية ويكون الاسم الذي يأتي بعدها مفعولاً به ، امَّا اذا جاء مجروراً فهما حرفا جر شبيه بالزائد ، الَّا انَّ النصب بهما كثير في العربية والجر قليل[٣٩].

إلَّا إنَّ الفعلين في بعض الاحيان يقترن بهما (ما المصدرية) وهنا يجب نصب الاسم الواقع بعدها ، إذ لا يجوز أن يجر ، فتكونا فعلين في هذه الحالة ، وفي دخول (ما) على (خلا وعدا) جاء إشكال ابن فلاح على هذه المسألة ، فالشَّارح يقول عن (ما المصدرية) :((فلمَا لا يجوز أَن تكون موصولة))[٤٠] ، والذي جعل الشَّارح يسأل هذا السُّؤال انَّ (ما) إذا جاء بعدها فعل فلها عشر حالات ، منها انَّها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف[٤١] ، وكذلك ما ذهب إليه السّهيلي من انَّ شرط كون (ما) مصدرية صلاحية وقوع (ما) الموصولة موقعها وانَّ الفعل بعدها لا يكون خاصاً[٤٢]، لقد رد الشَّارح هذا القول من خلال الإجابة على السُّؤال الذي جاء به بثلاثة أَوجه : الأَول : انه بيَّن انَّ الموصول تقع موقع الصفة والموصوف معاً وفي جملة الاستثناء (جاءني القوم ما خلا زيداً) ذكر قبله الاسم المستثنى منه فليس موضعها.

الثَّاني : انَّها لو كانت بمعنى الذي لوقعت موقعها (من) لاشتراكهما في الدَّلالة على من يعقل، وهو ـ هنا ـ منتفي.

الثَّالث : انَّها لو كانت موصولة لعاد الضمير عليها، وهذا شأن الموصولة في عودة الضمير، وبطل تقدير البعض، وإذا بطل ذلك فهي في موضع مصدر منصوب على الاستثناء[٤٣].

وحقيقة الأَمر في(ما) الداخلة على (عدا ، وخلا) انَّها مصدرية وهذا ما ذهب إليه سيبويه[٤٤] ، والرَّضي[٤٥] ، وابن يعيش[٤٦] ، وابن الحاجب[٤٧]، وقد استشهد الأَخير ببيت من الشعر للشَّاعر لبيد يبين انَّها مصدرية إذ يقول فيه:

ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطلُ وكلُّ نعيم لا محالةَ زائلُ[٤٨]

حيث جاء لفظ الجلالة (الله) منصوب بعد (خلا) فدلَّ ذلك على انَّ الاسم الواقع بعد (ما خلا) يكون منصوباً ؛ وذلك لانَّ (ما) مصدرية ولا يكون بعدها إلَّا فعل ، لذلك يجب نصب ما بعدها على انَّه مفعول به ، غير انَّ هناك من يرى جواز الجر بـ (خلا) و (عدا) عند دخول (ما) عليها حيث جعلت (ما) ـ هنا ـ زائدة ، و(عدا ، وخلا) حرفا جر ، وهو ما ذهب إليه الجرمي[٤٩].

- **الصفة:**

النعت هو: ((تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً))[٥٠]،أي انَّ ما يذكر بعد اسم ليبين بعض أَحواله أَو أَحوال ما يتعلق به هو الصفة ، فجملة (جاء زيد المجتهد) بيَّنت حال الموصوف نفسه وهو (زيد) ووصفته بـ (المجتهد) ، في حين انَّ جملة (جاء زيدٌ المجتهد غلامه) بيَّنت حال ما يتعلق به وهو الغلام ، كذلك تكون الصفة موافقة للموصوف، وهنا تطرَّق الشَّارح إلى انَّ صفة المعرفة يُشترط فيها أَن يكون الموصوف أخص من الصفة ، والصفة أَعم منه ، أَو يكون مساوياً لها في الخصوص أَو العموم أي انَّه يوصف الاسم بما دونه في التعريف أَو بما هو مساوٍ له ، وقد علَّل ابن يعيش ذلك بوجهين ، اذ يقول :((أَحدهما انَّ الصفة تتمة للموصوف وزيادة في بيانه والزيارة تكون دون المزيد عليه .... وامَّا الوجه الثَّاني فان الصفة خير في الحقيقة أَلا ترى انَّه يحسن أَن يقال لمن قال جاءني زيد الفاضل كذبت فيما وصفته به أَو صدقت كما يحسن ذلك في الخبر ، واذا كانت خبراً فكما انَّ الخبر لا يكون الَّا أعم من المخبر عنه أَو مساوياً له))[٥١]، وقد ذكر ابن فلاح رأياً ثالثاً مفاده انَّ ذكر الاسم أشهر في الدَّلالة وأَقرب إلى إرشاد السامع وتفهيمه ، فينبغي أن يقدر الأَشهر في الأَشهر ، والأَشهر هو الأَخص في ذلك[٥٢] ، ولا يجوز أن تكون الصفة أَخص من الموصوف[٥٣] ، ورأي الشَّارح هذا خلاف ما ذهب اليه الفرَّاء وابن مالك والشلوبين ، اذ يقول ابن مالك: ((قال أَبو علي

الشلوبين : الفرَّاء ينعت الأَعم بالأَخص ، وهو الصحيح ، وحكى عنه : مررت بالرجل أخيك ، على النعت))[٥٤] ، فالفرَّاء وأبو علي الشلوبين وما رجَّحه ابن مالك في جواز أَن تكون الصفة أَخص من الموصوف وارد عنهم ، بل هم يذهبون الى ذلك ، وكان ابن خروف يرى انَّ ما ذكره النُّحاة من هذا التخصيص في المعارف دعوى بلا دليل[٥٥] ، وبين هذه الآراء المؤيدة لان يكون الموصوف أَخص أَو مساوٍ للصفة وبين المخالفة لهذا الرأي ، يأتي سؤال ابن فلاح في هذا الشأن ،اذ يقول:((فان قيل : كيف تكون الصفة بياناً للموصوف وهي أعم منه؟))[٥٦] ، وهذا السُّؤال في الحقيقة قد طرحه قبل ابن فلاح ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري[٥٧]، والذي يعنينا من هذا انَّ ابن فلاح قد أَجاب عن هذا الإشكال بقوله: ((البيان يحصل بمجموع الصفة والموصوف ، ومجموعهما أخص من كل واحد منهما منفرداً ، فانَّ (زيداً الطويل) أخص من زيد وحده ، والعموم والخصوص يعلم من ترتيب وصف المعارف))[٥٨] ، أي انَّ (زيد الطويل) أخص من (زيد) وحده ، ومن (الطويل) وحده ؛ ولذلك كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، وعلة كون الموصوف أخص أَو مساوٍ للصفة ؛ لانَّ الموصوف هو المقصود بالنسبة المفيدة ، والصفة غير مقصودة بذلك ، ولا يليق بالقياس أَن يجعل المقصود دون غير المقصود في الدَّلالة على الذات المرادة . وعلى هذا فان الجمهور يرى انَّ من حق الموصوف أَن يكون أخص من الصفة وأعرف منها أَو مساوياً لها ، والفرَّاء وابن مالك والشلوبين يرون عكس ذلك ، وقد اتبع ابن فلاح رأي الجمهور وأَعطى أَدلة على ذلك فهو موافق إلى ما ذهب إليه ابن يعيش والآخرون الذين رجحوا هذا الرأي.

- **عطف النسق:**

ويسمَّى هذا العطف بـ(العطف بحرف) ، والعطف مصطلح بصري ، في حين انَّ كلمة (النسق) مصطلح كوفي[٥٩] ، والعطف هو: ((الاشتراك في تأثير العامل وأَصله الميل كأنه أميل به الى حيز الأَول ، وقيل له نسق لمساواته الأَول في الاعراب))[٦٠] ، وعطف النسق لا يكون إلَّا بوساطة حرف ، وهي التي يُطلق عليها حروف العطف.

إنَّ العطف في الأَسماء على أَربعة أَنواع ، عطف ظاهر على ظاهر مثله ، وعطف ظاهر على مضمر ، وعطف مضمر على مضمر ، وعطف مضمر على ظاهر ، والذي يعنينا ـ هنا ـ هو النوع الأَول (عطف ظاهر على ظاهر) ،أي: عطف المفرد الظاهر على الظاهر ، ويكون ذلك من خلال اختلاف لفظ الاسمين ، لأَنَّهما اذا اتفقا أغنت التثنية أَو الجمع عن العطف ، نحو قولنا: (جاء عليّ و

محمد) فالمعنى ـ هنا ـ انَّ (عليّ ومحمد) اشتركا في حكم المجيء ، وهذا المجيء سواء أكان قبل محمد أم العكس ، أو جاء وقت واحد وهذا الأمر يستلزم إمكان اشتراكهما في الحكم المنسوب إلى الأول ، أي انَّ الغرض من العطف اختصار العامل واشتراك الثَّاني في تأثير العامل الأول[٦١] ، ففي قولنا السَّابق (جاء عليّ ومحمد) يكون الأصل فيه: (جاء عليّ وجاء محمد) فحذفت لفظ (جاء) الثَّانية لدلالة الأولى عليه ، فالواو أغنت عن إعادة (جاء) اذ صارت ترفع كما يرفع (جاء) الاسم بعده ، ومذهب سيبويه انَّ العامل في المعطوف والمعطوف عليه هو الفعل الأول[٦٢] ، في حين انَّ أبا علي الفارسي يرى انَّ العامل في الاسم المعطوف عليه الفعل ، والعامل في المعطوف حرف العطف[٦٣].

يذكر ابن فلاح في شرحه لهذا النوع من العطف ـ عطف ظاهر على ظاهر مثله ـ سؤالاً في خصوص عدم جواز العطف في نحو قولنا: (مات زيد والشمس) ، اذ يقول :((فإن قيل: فلم لا يُقدِّر للثَّاني فعل يليق به))[٦٤] ، وفي هذا السُّؤال لا يمكن مشاركة الاسم الأول للثَّاني في الحكم المنسوب إلى الاسم الأول ؛ بسبب عدم مشاركة الثَّاني للأول في الحكم ، وهو الشَّرط الذي وضعه النُّحاة في عطف الاسم الظاهر على ظاهر مثله بحيث يشترك الاسمان في الحكم المنسوب الى الأول ، وهنا اختلف الأول عن الثَّاني ، فـ (زيد) غير (الشمس) فلا يمكن أن نقول: (مات زيد وماتت الشمس) ؛لاختلاف جنس الاسميين ، ولهذا جاء الشَّارح بهذا السُّؤال لكي لا يشتبه القارئ في انَّ هذا التركيب بإمكانه أن يكون صحيحاً اذا قدِّر بفعل يليق بالثَّاني ، وقد أجاب الشَّارح عن تقدير فعل بقوله: ((قلنا شرط التقدير وجود قرينة دالة على المحذوف ، ولا قرينة هنا ، فلذلك امتنعا))[٦٥] من عطف أحدهما على الآخر ؛ بسبب عدم التشريك في اللفظ وكذلك المعنى وكذلك القرينة ، وكذلك الاسم الثَّاني لا يصلح لعمل العامل في الاسم الأول وهو الفعل (مات).

نتائج البحث

ان الملاحظ على الإشكالات والاسئلة التي طرحها ابن فلاح انها عبارة عن حوار، الغرض منه بيان المسائل واجوبتها وتفصيلاتها ، فهو بعد ان يطرح السؤال يعمد الى حله بأسلوب فيه تفصيل من كل جانب ، أي يضع فهرساً لحل المسألة من خلال التفصيل فيها بنقاط .

كذلك يجد القارئ ان ابن فلاح من خلال الإجابة على الاسئلة فانه يقدم فهرساً لآراء العلماء من خلال استطلاع آرائهم وطرحها وهذا يكون حسب التسلسل الزمني ، إضافة الى ذلك انه يناقش هذه الآراء في بعض الاحيان ومن ثم يعطي رأيه في المسألة ، وهذا بحد ذاته بيان لقدرة ابن فلاح على استيعاب أبواب النحو وما فيها من آراء العلماء في أي مسألة ، وقدرته على طرح رأيه مقابل الآراء التي يطرحها لكبار علماء النحو .

ونلاحظ أيضاً ان ابن فلاح يطيل في الإشكالات من خلال التفصيل فيها ، فبعض التساؤلات تتداخل فيما بينها من خلال التفريعات على كل إجابة لسؤال ، او إشكال وهذا ما لاحظناه عندما طرح السؤال الذي يقول فيه: (بأي اعتبار اطلق النحاة الفاعل على المسند اليه) ، فهو بعد ان يجيب على هذا السؤال يرد في جوابه عبارة (صيغة تقتضي حصول المصدر للفاعل) ، فبعد التطرق الى الإجابة ، يطرح السؤال الاتي (فان قيل حصول المصدر يشترك فيه الفاعل والمفعول لتعلق الفعل بهما) ، ويستمر في بعضها الى أن يستوفي كامل الإجابة التي ليس بعدها أي سؤال ، وانَّ نسبة الاسئلة الافتراضية والإشكالات عند ابن فلاح هي نسبة كبيرة ملحوظة في شرحه وهي ظاهرة بارزة عند الشَّارح.

الهوامش:

(١) اوضح المسالك الى الفية ابن مالك :١٩٤/٣
(٢) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٢٤
(٣) الكافية في النحو : ١١
(٤) شرح الكافية في النحو : ١٠٩/١
(٥) شرح الكافية في النحو : ١١٠/١
(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٩/١ ، وهمع الهوامع : ٢٦/١
(٧) ينظر : شرح المفصل : ٤٩/١
(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب :٢٢٤/١ ـ ٢٢٦
(٩) ينظر : شرح المفصل :١١٦/١
(١٠) ينظر : شرح التصريح على التوضيح :٢١٠/٢
(١١) شرح الكافية في النحو : ١٩٧/١
(١٢) الممنوع من الصرف معجم ودراسة : ٢٢٣
(١٣) شرح الكافية في النحو : ١٩٧/١ ، وينظر : شرح المفصل :١٣٢
(١٤) ينظر : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي:٤٣
(١٥) شرح الكافية في النحو:٢٤٢/١
(١٦) شرح الكافية في النحو : ٢٤٢/١
(١٧) شرح الرضي على الكافية : ١٣٦/١
(١٨) اللباب في علل البناء والاعراب : ٤٣
(١٩) الاصول في النحو : ٧٢/١ ـ ٧٣
(٢٠) علل النحو : ٣٨٤
(٢١) شرح الكافية في النحو : ٢٩٦/١ ، وينظر: اسرار العربية :٩٥
(٢٢) شرح الكافية في النحو :٣٠٧/١
(٢٣) ينظر : اوضح المسالك الى الفية ابن مالك : ١٠٨/٢ ، وشرح ابن عقيل :٤٤٦/١
(٢٤) شرح الرضي على الكافية:١٩٤/١
(٢٥) شرح الكافية في النحو: ٣٠٧/١ ـ ٣٠٨
(٢٦) شرح الوافية نظم الكافية : ١٥٨ ــ ١٥٩
(٢٧) ينظر: شرح ابن عقيل : ٥٠٥/١
(٢٨) ينظر: الاصول في النحو : ١٦٠/١
(٢٩) شرح الكافية في النحو: ٤٦٤/١
(٣٠) الكتاب : ٣٣٦/١
(٣١) معاني الفراء:٥٧/٣
(٣٢) ينظر: شرح المفصل:٢٢٥/١ ، وشرح ابن عقيل:٥١٦/١
(٣٣) شرح الرضي على الكافية:٣١٨/١ ، وينظر: ارتشاف الضرب : ١٣٧٢/٣ ، واوضح المسالك الى الفية ابن مالك:١٩٦/٢
(٣٤)ينظر: املاء ما من به الرحمن : ٢٣٦/٢
(٣٥) شرح الكافية في النحو :٤٦٥/١
(٣٦) ينظر : الكشاف:٢٤٠/٤
(٣٧) ينظر: الايضاح في شرح المفصل:٢٢٩/١
(٣٨) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٧٥/٨
(٣٩) ينظر: شرح المفصل :٤١٧/١
(٤٠) شرح الكافية في النحو:٧١٩/٢
(٤١) ينظر : الجنى الداني:٢٣٨

(٤٢) ينظر: الجنى الداني:٣٣١
(٤٣) ينظر: شرح الكافية في النحو:٢/ـ٧٢٠٧١٩
(٤٤) ينظر: الكتاب : ٣٤٩/٢، وارتشاف الضرب:١٥٣٤/٣
(٤٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٨٩/٢
(٤٦) ينظر : شرح المفصل :٤١٨/١
(٤٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٥٤٠/٢
(٤٨) ديوان لبيد :٢٥٦
(٤٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية:٩٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية:٧٢٢/٢ ، وارتشاف الضرب :١٥٣٥/٣، وشرح ابن عقيل:٥٦٤/١
(٥٠) شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٦٢٤/٢
(٥١) شرح المفصل :٦٢٠/١
(٥٢) ينظر : شرح الكافية في النحو:٨٩٨/٢
(٥٣) ينظر: شرح الكافية في النحو:٨٩٧/٢
(٥٤) شرح التسهيل: ٣٠٨/٣ ، وينظر: شرح الاشموني على الفية ابن مالك:٣٩٤/٢
(٥٥) ينظر: ارتشاف الضرب:١٩١٢/٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد:٤٠٣/٢
(٥٦) شرح الكافية في النحو:٨٩٨/٢
(٥٧) ينظر: شرح المفصل:٦٢٠/١
(٥٨) شرح الكافية في النحو:٨٩٨/٢
(٥٩) ينظر: ارتشاف الضرب:١٩٧٥/٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد:٤٤١/٢
(٦٠) شرح المفصل:٦/٢
(٦١)ينظر: الاصول في النحو:٦٩/٢ ، وشرح المفصل:٧/٢
(٦٢) ينظر:الكتاب:٤٣٧/١ ، وارتشاف الضرب:١٩٧٥/٤
(٦٣) ينظر: الايضاح العضدي:٢٨٥/١ ، وشرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٦٣٦/٢
(٦٤) شرح الكافية في النحو:٩١١/٢
(٦٥) شرح الكافية في النحو:٩١١/٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل:٢٠٨/٢.

المصادر والمراجع

- ✓ القرآن الكريم.
- ✓ ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الاندلسي (٧٤٥هـ) ،تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ـ مصر ، ط١/١٩٩٨م.
- ✓ أسرار العربية: أبو البركات الانباري (٥٧٧هـ) ، تحقيق: د. فخر صالح قدارة ، دار الجيل ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٥م.
- ✓ الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي(٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣/١٩٨٨م.
- ✓ املاء ما من به الرحمن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط٣/١٩٩٩م.
- ✓ أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري (٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ بيروت، د. ط /٢٠٠٦م.
- ✓ الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف ـ مصر ، ط١/١٩٦٩.
- ✓ الايضاح في شرح المفصل : أبو عمر عثمان بن عمر ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ـ بغداد/١٩٨٢.
- ✓ تفسير البحر المحيط : أبو حيان الاندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وأخرون، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١/١٩٩٣.
- ✓ الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١/ ١٩٩٢م.
- ✓ ديوان لبيد بن ربيعة العامري : تحقيق: د. احسان عباس ، وزارة الارشاد والانباء ـ مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت / ١٩٦٢.
- ✓ شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ بيروت ، د. ط/ ٢٠٠٨م.

- ✓ شرح الاشموني على الفية ابن مالك (المسمى : منهج السالك الى الفية ابن مالك): لابي الحسن نور الدين علي بن محمد الاشموني : تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ط١/١٩٥٥م.
- ✓ شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك(٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر ـ مصر ،ط١/١٩٩٠.
- ✓ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبدالله الازهري (٩٠٥هـ) ، إعداد : محمد باسل العيون السود، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، لبنان ـ بيروت ، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.
- ✓ شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، ايران ـ ط٢ / ١٣٨٤هـ .
- ✓ شرح الكافية الشافية : العلامة جمال الدين ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث ـ مكة المكرمة.
- ✓ شرح الكافية في النحو: منصور بن فلاح اليمني (٦٨٠هـ) ، تحقيق: نصار محمد حسين حميد الدين ، جامعة ام القرى ـ السعودية / ١٤٢١هـ .
- ✓ شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: احمد السيد احمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ـ مصر ، د.ت.
- ✓ شرح الوافية نظم الكافية : أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب : تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٠.
- ✓ علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (٣٨١هـ) ، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية ـ بيروت ،ط٢/٢٠٠٨م.
- ✓ الكافية في علوم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: جمال الدين عثمان بن عمر بن ابي بكر المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ـ مصر /٢٠١٠م.
- ✓ الكتاب: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـ مصر ، ط٤/٢٠٠٤م.

- ✓ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: الإمام محمود بن عمر الزمخشري، ضبط وتوثيق: أبو عبد الله الداني بن منير آل زهري، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ٢٠١٢م.
- ✓ اللُّباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: الدكتور، خليل بنيان الحسون، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٦.
- ✓ المساعد على تسهيل الفوائد: الامام الجليل بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق: د. محمد كامل بركات ، جامعة ام القرى ـ مكة المكرمة ، ط٢/٢٠١٢.
- ✓ معاني القرآن : أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) ، اعتنى به : فاتن محمد خليل اللبون ، ط١، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ـ بيروت ، ٢٠٠٣.
- ✓ المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق: حسن حمد ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١/ ١٩٩٩م.
- ✓ الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الجيل ـ بيروت ، ط١/١٩٩٢م.
- ✓ الممنوع من الصرف معجم ودراسة : أدما طربيه ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ، ط١/٢٠٠١.
- ✓ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .د.ت.